فالغـور الشمـالي مثـلاً هوسلة غذاء الضفـة الغـربيـة ومصـدر رزق لهـا. وتنميتـه تنمية انتاجيه واجتمـاعيـة وخـدمـاتيـة هو بمثابة نفي عملي للاولويات التي تحاول اسرائيل فرضها عليه، ودعم للنسق الوطني المحلي، وخطوة نحو استكماله. ولكن الغور الشمالي يعاني من مشكلات متعددة. ويأتي في مقدمة هذه المشكـلات الاجـراءات الاسرائيلية التي تسعى الى منع الخدمات عنه وتهجير سكانه والزام المتبقين منهم على الاعتماد على الخدمات التي تقدمها المستوطنات الاسرائيلية فيه، بل والى العمل على استيعابهم في اطـار سيـاستهـا الاستيطـانيـة كأجـراء تابعين لنظامها الاقتصادي. ومما يغري اسرائيل على تنفيذ اهـدافهـا، تزايد معاناة المزارعين هناك وافتقادهم لابسط انواع الرعاية الانسانية ووقوعهم تحت ضغوط الاحتواء الكامل من قبل السوق الاسرائيلية والزامهم بالتكيف مع شروطه. وبتجاهل حقوق المزارع هناك. اضف الى ذلـك ان اصحـاب الاراضي في تلك المنطقـة ينظـرون للمزارع كمصدر للربح دون اعتبار جدي لحاجاته الانسانية الاساسية.

وفي سبيل الحصول على اكبر نسبة من الربح من المزارع يلجأ بعض اصحاب الاراضي الى استغلاله بوسـائـل اخـرى. فبيـع البذار والسماد والادوات والمواد الاخرى التي يحتاج اليها، وتصريف المنتوج، يخضع عملياً لسيطرتهم واستغلالهم، مما يوفر لهم فرصة اضافية لزيادة اقتناص المزيد من الربح منه. وشروط التعـامـل بين الطـرفـين هي لصـالح اصحاب الاراضي على المدى القصير. ولكنها، وبالقطع، ضد مصـالـح المـزارع وصاحب الارض سواء بسواء على المدى البعيد. فالمزارع لا يملك الاستمرار في زراعة الارض تحت الظـروف غير الانسـانيـة المفـروضـة عليـه، مما يحفزه الى هجرها والالتحاق بسوق العمل الاسرائيـلي. وهـذا من شأنـه اذا تم ان يسهـل استيـلاء اسرائيل على الارض واقتلاع المزارع وصاحب الارض منها.

وصـورة الغـور هذه تأكيد لما سبق وان اشرنا اليه. فمسؤولية حماية نسق حياة الفلسطيني فيه من الاجراءات الاسرائيلية هي مهمة وطنية اولى ومهمة تنمية هذا النسق هي المهمة الثانية والمكملة.

وتـوفـر تجـربة الغور الشمالي خبرة تضاف الى الخبرات الاخرى المبنية على تجارب الفلسطينيين في منـاطق الارض المحتلة المختلفـة. وبـالقـدر الـذي تلتصق فيـه المؤسسات الوطنية بالواقع دون مبالغة، وتستقـرىء التجـربة وتستوعب الخبرة وتتحسس مشكلات الارض المحتلة وتحسن من فهمها لها، آخذة في اعتبارها الواقع الاجتماعي والاقتصادي، والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، يمكنها ان تنسج من كل ذلك النموذج الانسب لمعالجة المشكلات التي تواجهها التنمية وعملية الصمود. ومن الواضح ان نجـاح نمـوذج ما يعتمـد بالدرجة الاولى على درجة واقعيته ومدى تلمسه لتضاريس المجتمع الفلسطيني واكتشافه لخصوصيته بابعادها المختلفة.

واذا كانت التنميـة هي اسلوب حيـاة مكـرس لتحقيق اهـداف وطنية معينة فان النموذج المحلي لها يشكـل الاطـار والاليـة لتحقيق ذلـك. ويتم هذا الامـر باكتشـاف عناصر المشكلة والعوامل الفاعلة فيها والتعـرف على جزئيـاتهـا وتجنيد الامكانات لحلها بعد توفير القناعة عند القائمين على المؤسسات الوطنية